تناولوا الأوضاع الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي

الراشد بحث مع عدد من الوفود والسفراء قضايا الاهتمام المشترك

علي الراشد مستقبلاً سفراء دول الأسيان

.. وفي لقطة جماعية مع رئيسة واعضاء لجنة الصداقة الكويتية - التايلندية

بحث رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد في مكتبه صباح أمس مع رئيس وأعضاء مجموعة «الأسيان» وسفراء مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي «مجموعة جرولاك» عددا من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

واستقبل الراشد رئيس وأعضاء مجموعة الآسيان متمثلة في جمهورية الفلبين وماليزيا والجمهورية الاندونيسية وسلطنة بروناي وجمهورية فيتنام الاشتراكية ومملكة كمبوديا وجمهورية لاوس وجمهورية اتحاد ميانمار.

فيما ضم لقاء الراشد بمجموعة سفراء الجرولاك لدى البلاد التي تمثل دول أمريكا اللاتينية والوسطى وجزر الكاريبي سفير كوبا منويل بريديناس اخيتيس وسفير فنزويلا عادل مصطفى بوليني وسفير الارجنتين خورخيه عمر انتونيو بيجا وسفير غويانا محمد علي ادين اسماعيل وسفير جامايكا اودلي رودريغذ وسفير البرازيل روبرتو عبد الله وسفير المكسيك خورخيه بلتران روميرو وسفير بيرو هيلي كاسترو.

واستقبل الراشد في مكتبه ايضا وفد الصداقة البرلمانية التايلندية - الكويتية برئاسة ناتايا بينجا سيريوان والوفد المرافق لها.

وحضر اللقاء رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية - التايلندية النائب الدكتور علي العمير ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب طاهر الفيلكاوي.

كما استقبل الراشد عميد السلك الدبلوماسي وسفير السنغال لدى دولة الكويت عبدالاحد امباكي حيث تناولا الأوضاع الجارية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

واستقبل الراشد كذلك سفير ارتريا لدى البلاد محمد عمر محمود اذ جرى خلال المقابلة التطرق الى العديد من الموضوعات التي تربط بين البلدين الصديقين والعمل على تطويرها.

كما استقبل سفير اليونان لدى الكويت ثيودوروس ثيودورو حيث تناول اللقاء مستجدات الأوضاع على الساحة السياسية.

واستقبل الراشد كذلك سفير طاجكستان لدى دولة الكويت الدكتور زبيد الله زبيدوف.

بحضور وكيل الوزارة ورؤساء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية

«الصحية البرلمانية» تناقش آلية للارتقاء بالخدمات الطبية وقانون التعاونيات

العتيقي: نحن بحاجة إلى ولادة أنظمة صحية جديدة بهدف الارتقاء بالنظم الصحية

ناقشت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل أمس آلية الارتقاء بالخدمات الصحية وقانون الجمعيات التعاونية بحضور وكيل وزارة الصحة ورؤساء مجالس ادارات الجمعيات التعاونية.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور صلاح العتيقي في تصريح صحافي عقب الاجتماع «نحن بحاجة الى ولادة انظمة صحية جديدة بهدف الارتقاء بالنظم الصحية» مضيفا ان اللجنة اتفقت مع وكيل وزارة الصحة على «تشكيل فريق لإدارة خطة لتحسين الخدمات الصحية من الان حتى عام 2018».

واعرب النائب العتيقي عن الامل في ان تسهم الخطة في ارتفاع معدل الحياة الى معدل 10 في المئة اي الى ان يصل متوسط اعمار الحياة الى 80 عاما الى جانب القضاء على الاوبئة وتحديدا ما يتعرض له الاطفال والى خفض معدل الاصابة بمرض السرطان لاسيما للذين لم يبلغوا 65 عاما. واشار الى ان من توصيات الجلسة الخاصة لمعالجة الوضع الصحي «ابتعاث جميع حالات السرطان الى الخارج» مبينا ان السرطان «مرض عادي ويعالج في الكويت بكفاءة عالية».

واوضح ان بناء مستشفيات مؤقتة او توسعة المستشفيات الموجودة افضل للقضاء على مشكلة عدم وجود اسرة لان بناء المستشفيات يحتاج الى اربع او خمس سنوات داعيا الى انشاء مراكز رصد للملوثات العامة تحد من التلوث المستشري وهذا يدخل في اطار الخطة التي وضعت لتحسين الوضع الصحي.

■ اتفقنا مع الصحة على تشكيل فريق لإدارة خطة تحسين الخدمات حتى 2018

■ بناء مستشفيات مؤقتة أو توسعة الموجودة للقضاء على مشكلة عدم وجود أسرة

جانب من اجتماع اللجنة الصحية (تصوير: صالح محمد)

الأوطان تبنى بالتنمية البشرية
البراك يطالب بإنشاء جامعة في كل محافظة

محمد البراك

طالب النائب محمد البراك بإنشاء جامعة في كل محافظة من محافظات الكويت لكي تنتهي مشاكل عدم القبول في جامعة الكويت ولتخفيض نسب القبول التي اصبحت تهدد مستقبل ابناء الكويت وتقتل طموحهم في الدراسة الجامعية، مؤكدا في اقتراح قدمه إلى المجلس أن التنمية البشرية هي التنمية الحقيقية التي من خلالها تبنى الاوطان، وجاء في نص الاقتراح ما يلي:

إنشاء جامعة في كل محافظة من محافظات دولة الكويت الاستيعاب الاعداد المتزايدة للسكان والحد من رفع نسبة القبول في الجامعات بحجة عدم وجود مقاعد برجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر.

المطوع: فرض الضرائب على التجار وأصحاب المناقصات

قال النائب عدنان المطوع في كل دول العالم تفرض الضرائب على من لديهم فائض والتجار واصحاب المناقصات ويجب ان توجه الى التنمية والارتقاء بالخدمات واليوم الدعم يوازي الرواتب وفي الثلاث سنوات الاخيرة تضاعفت الميزانية.

واضاف : اطمان المواطن باننا لن نقبل فرض ضرائب على المواطن الضعيف ومحدودي الدخل.

البوص يسأل عن اختصاصات ومهام المحافظين

قدم النائب سعد البوص سؤالا الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود عن اختصاصات ومهام المحافظين جاء في نصه ما يلي:

«1» – هل المحافظون يمارسون دورهم ومهامهم المنصوص عليها في المرسوم الاميري رقم 21 لسنة 1992؟

«2» – متى تنتهي مدة عمل كل محافظ وهل تم التجديد لمن انتهت مدة عمله وهل يراعى اداء المحافظ ونشاطه وقيامه بكافة المهام المنصوص عليها في المرسوم الأميري رقم 21 لسنة 1992 عند اتخاذ قرار بالتجديد لاي محافظ؟

«3» – ما آلية تقييم اداء المحافظين وقياس مدى تنفيذ المهام الموكلة إليه؟ «4» – هل توجد آلية ومعايير وضوابط في تعيين المحافظين الجدد؟ «5» – هل يلتزم المحافظين برفع تقارير عن أعمال مجلس المحافظة إلى مجلس الوزراء كل ستة أشهر أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك؟، لذا يرجى تزويدي بتقارير المحافظين الدورية منذ يناير 2009 وحتى تاريخ السؤال.

«6» – ما آخر تشكيل «مجلس المحافظة» في المحافظات والسيرة الذاتية لأعضاء مجلس كل محافظة؟

«7» – ماذا قدم كل محافظ من خطط للمحافظة على البيئة وحمايتها وتحسينها في دائرة المحافظة؟

«8» – ما خطط كل محافظ خلال سنوات تعيينه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة والارتقاء بمختلف الخدمات؟

«9» – ما إجمالي الموارد المالية لكل محافظة في السنة المالية «2012/2013» المحققة من الاعتمادات المالية التي تخصص في الميزانية السنوية للدولة والنسبة المخصصة من أرباح الجمعيات التعاونية والهبات والتبرعات وأي إيرادات أخرى حققتها المحافظة من أنشطتها؟

«10» – ما المشروعات التي تم تنفيذها في كل محافظة خلال السنة المالية «2012 / 2013» وكذلك التي اعتمدت ومن المقرر تنفيذها في السنة المالية «2013 / 2014»؟

«اتجاهات» للدراسات يصدر تقريره عن الاستجوابات المقدمة في المجلسين خلال 127 يوماً

8 استجوابات في «المبطل» و4 في الحالي الذي أجل استجواباته بقرار نوابه

■ اجتماع ديوان علي الراشد وراء قرار تأجيل الاستجوابات الأربعة دفعة واحدة ■ عدم مشاركة نواب الأغلبية في المجلس الحالي لم يوقف مسلسل التهديد بالمنصة

أعد مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يرأسه خالد عبدالرحمن المضاحكة تقريراً قارن فيه بين الاستجوابات التي قدمت في المجلسين المبطل والحالي وذلك خلال فترة 127 يوماً من عمر كلا منهما، وتبين انه خلال تلك الفترة قدم النواب 12 استجوابا من بينهم ثمانية استجوابات في المبطل بواسطة تسعة نواب استهدفوا بها خمسة شخصيات وزارية على رأسهم سمو الشيخ جابر المبارك رئيس الوزراء؛ في حين قدم مجلس الصوت الواحد الاربعة استجوابات الاخرى استهدفت اربعة وزراء عن طريق اربعة نواب.

ونوه اتجاهات ان الاستجواب الاول في المبطل قدمه صالح عاشور ضد رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بعد مرور 21 يوما على الجلسة الافتتاحية وتكون من خمسة محاور، أبرزها الايداعات المليونية، وبعد مرور 21 يوما من استجواب عاشور لرئيس الوزراء قدم حسين القلاف استجوابه ضد وزير الاعلام الشيخ محمد العبد الله المكون من محورين، على خلفية التعدي السافر على بعض مواد الدستور والاخلال والتراخي في تطبيق الرقابة على بعض الجهات الاعلامية، وبعد مرور 24يوما من تقديم القلاف لاستجوابه، فعل الجويهل أداة الاستجواب ضد وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود، والرابع من عبيد الوسمي الى وزير المالية مصطفى الشمالي، وقدم الاستجواب الخامس ثلاثة نواب هم « الطاحوس، والعنجري، والبراك»، الى الشمالي أيضا، في حين ان الاستجواب السادس قدمه النائب الصيفي مبارك الصيفي الى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الفريق أحمد الرجيب، كما قدم العدساني الاستجواب السابع الى ذات الوزير، ويأتي الجويهل بالاستجواب الثامن والثاني له في دور الانعقاد ليستهدف به الوزير الحمود مرة أخرى.

ويشير «اتجاهات» الى ان المجلس الحالي قدم فيه اربعة استجوابات لاربعة وزراء غير انها أجلت جميعا إلى دور الانعقاد المقبل باغلبية الأعضاء، حيث باغت القلاف الجميع بتفعيل اداة الاستجواب ضد وزير المواصلات سالم الاذينة بشكل مفاجئ بعد مرور 52 يوما من عمر دور الانعقاد على خلفية الاخلال الوظيفي وبعض التجاوزات في الوزارة، وبعد مرور خمسة ايام من تقديم القلاف لاستجوابه فعل الدويسان اداة الاستجواب ضد وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود على خلفية التواطئ مع خطر التجسس الصهيوني وتوهين مكانة رجال الامن، وبعد مرور ثمانية ايام من تقديم الدويسان لاستجوابه شارك الفزيع في استجواب حماد لوزير النفط هاني حسين على خلفية الشراكة مع اسرائيل وعقد الداو والمصافي والوسطاء الاجانب والتعيينات، وفي ذات اليوم قدم الفزيع استجوابا اخر لوزير المالية مصطفى الشمالي على خلفية خلل النظام القانوني للاقراض، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

وبشكل أكثر تفصيلاً ظهرت استجوابات المبطل في بداية ووسط ونهاية الفترة الزمنية، حيث قدم استجوابين في الشهر الاول وهو شهر مارس من العام الماضي، وفي شهر ابريل قدم استجوابا واحدا، وتصاعد مؤشر الاستجوابات في شهر مايو ليصل الى ثلاثة استجوابات، ثم تراجع المؤشر في الشهر الرابع وهو شهر يونيه 2012 ليصل الى استجوابين، وهو ما يشير الى تذبذب العلاقة بين السلطتين خلال ذلك المجلس، بينما في الحالي لم تظهر الاستجوابات الا في الاسابيع الثلاثة الاولى من شهر فبراير 2013، إي بعد مرور 52 يوما من بداية هذا المجلس، وهو ما يشير الى بداية هادئة اتسمت بها العلاقة بين النواب والحكومة، بعد ذلك صعد المؤشر الى اربعة استجوابات في شهر واحد وهو الشهر الثالث من بداية المجلس الحالي، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي:

■ المعسكر ذاته في المجلسين قدم أكبر عدد من الاستجوابات وللقلاف اثنان منها

ويلفت «اتجاهات» النظر الى القواسم المشتركة في استجوابات المجلسين، ويتوصل الى اشتراك النائب حسين القلاف الذي فاجأ المجلسين بشكل مباغت مرة بتقديم استجواب لوزير الاعلام خلال المجلس المبطل، واخرى لوزير المواصلات سالم الاذينة في المجلس الحالي، ويضاف الى ذلك وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود تلقى ثلاثة استجوابات من بينهما استجوابين في المبطل من الجويهل واستجوابا من الدويسان في مجلس الصوت الواحد، كما ان وزير المالية مصطفى الشمالي تلقى ثلاثة استجوابات من بينهما استجوابين في المبطل الاول من الدويسان، والثاني من «الطاحوس، والعنجري، والبراك» وفي المجلس الحالي تلقى استجوابا من النائب نواف الفزيع. ويلاحظ هنا أن معسكر اغلب الأستجوابات من النواب في المجلسين كانت من نفس الجهة المجموعة.

ويؤكد التقرير ان الوزراء الشيوخ كانوا ابرز المستهدفين بتفعيل اداة الاستجواب ضدهم في المجلس المبطل، حيث قدم فيهم أربعة استجوابات من اصل ثمانية استجوابات خلال الفترة، بينما الاستجوابات الاربعة الاخرى استهدفت وزراء غير شيوخ وهم «الشمالي، والرجيب»، بواقع استجوابين لكل منهما، إما الاستجوابات الاربعة المقدمة في المجلس الحالي لم تستهدف الا شيخا واحدا فقط هو وزير الداخلية الذي يستجوبه فيصل الدويسان، والاستجوابات الثلاثة الاخرى استهدفت وزراء غير شيوخ هم «سالم الاذينة، هاني حسين، الشمالي».

ومن الملفت للنظر ان استجوابات المبطل تم مناقشة أربعة منها، واخرى لم تناقش، ويذكر ان استجوابات الحالي قد تم تأجيلها لدور الانعقاد الثاني من نفس الفصل التشريعي الحالي، وهو ما تم توضيحه في سياق البنود التالية:

أولا : استجوابات تمت مناقشتها : بلغ عددها اربعة استجوابات، ففي الاستجواب الاول المقدم من صالح عاشور الى رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك انتهى بدون تقديم كتاب بعدم إمكان التعاون مع سموه، في حين انتهى الاستجواب الثاني المقدم من القلاف ضد وزير الاعلام الشيخ محمد العبد الله بالمناقشة دون تقديم طلب طرح الثقة بالوزير، وال الاستجواب الثالث المقدم من الجويهل ضد وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود بنفس نتيجة سابقه من الاستجواب، وفي الاستجواب الرابع المقدم من الثلاثي «الطاحوس، والعنجري، والبراك» ضد وزير المالية الشمالي، والذي انتهت مناقشته بتقديم طلب طرح الثقة بالوزير، الذي أعلن استقالته من المنصة.

ثانيا: استجوابات لم تناقش: بلغ عددها اربعة، الاول استجواب الوسمي للشمالي، حيث سحب الوسمي استجوابه بعد اعتراض الحكومة على دمج الاستجوابين المقدمين، والثاني استجواب الصيفي لوزير الشؤون الاجتماعية احمد الرجيب بتاريخ 29 مايو وسقوط الاستجواب لتقديم الوزير استقالته في 12 يونيو، وايضا جاءت نفس النتيجة في استجواب العدساني لنفس الوزير، اما الاستجواب الاخير المقدم من الجويهل لوزير الداخلية احمد الحمود، حيث سقط الاستجواب بانتهاء الفصل التشريعي الرابع عشر. ثالثا: استجوابات قد تم تأجيلها: وجميعها في المجلس الحالي، حيث تم تأجيل الاستجوابات الاربعة المقدمة الى دور الانعقاد الثاني بناءً على رغبة الحكومة ممثلة في الوزراء المستجوبين وبموافقة نيابية على تأجيل جميع الاستجوابات، ومن اللافت للنظر أن مجلس الأمة المبطل رفض جميع الجلسات السرية ومكن جميع من قدم الأستجوابات من مناقشة استجواباتهم بجلسات علنية بينما المجلس الحالي أجل الاستجوابات بل واعاد التصويت على تأجيل استجواب وزير المالية الشمالي من اجل تأجيل استجوابه! كما دعت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية في المجلس الحالي وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود إلى ضرورة توقيع العقد مع الشركة الأسرائيلية الواردة في استجواب الدويسان! كما مكن مجلس الأمة الحالي من مناقشة القضايا الأمنية في جلستين سريتين بناء على طلب النواب!